بدء التصويت في الدورة الثانية من انتخابات مجلس الشيوخ في موريتانيا

■ نواكشوط ـ اف ب: افادت وزارة الداخلية الموريتانية ان عمليات التصويت بدأت امس الاحد في موريتانيا ضمن الدورة الثانية من انتخابات مجلس الشيوخ التي بدات في 21 كانون الثاني/يناير الماضي.

وبحسب اجهزة الوزارة فان التصويت بدأ كما هو مرتقب عند الساعة السابعة بالتوقيت المحلي وتوقيت غرينيتش على ان ينتهي عند الساعة السابعة مساء.

وستتيح انتخابات امس الاحد اختيار 16 من اعضاء مجلس الشيوخ لا تزال مقاعدهم قيد التنافس. وقد انتخب 37 من اصل 53 من اعضاء مجلس الشيوخ في الدورة الاولى.

ويختار اعضاء مجلس الشيوخ الـ53 بعد ذلك من سيشغل المقاعد الثلاثة المتبقية والمخصصة لتمثيل الموريتانيين في الخارج.

وسيلي هذه الانتخابات اقتراع رئاسي في 11 آذار/مارس، يعتبر المحطة الاخيرة في سلسلة عمليات انتخابية نظمت منذ 2006.

وتختتم الانتخابات الرئاسية مرحلة انتقالية من 19 شهرا بدأت مع الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد سيد احمد الطايع في آب/اغسطس 2005.

نشطاء: السلطات المغربية منعت مؤتمرا لتأسيس حزب يدافع عن الامازيغ

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قال ناشطون امازيغيون ان السلطات حالت دون عقد مؤتمر كان مقررا في مراكش للاعلان عن تأسيس حزب جديد يدافع عن حقوق امازيغ بالمغرب.

وقالت مصادر من الحزب الديمقراطي الامازيغي الذي يتزعمه الناشط احمد الدغرني المثير للجدل انه كان مقررا ان يعقد «مناضلات و مناضلو الحزب الديمقراطي الامازيغي مؤتمرهم الاستثنائي بمدينة مراكش يوم السبت وان جميع الترتيبات اللازمة قد انجزت زان ايمازيغن توافدوا من جميع جهات المغرب بدون استثناء».

واوضحت المصادر ان المؤتمرين «فوجئوا بالمنع من طرف المخزن الاقصائي بمحاصرة وعسكرة الطرق المؤدية لقاعة المؤتمر لكن الغيرة على القضية الأمازيغية ومصالح الفئات المهمشة أرغمت المؤتمرين على الاجتماع في الشارع العمومي».

وقالت ان «المخزن المغربي بقواعده السياسية المغشوشة والمتواطئين معه عملوا دائما على اجهاض أية فكرة حول تنظيم سياسي خاص بايمازيغن.. فالحزب الديمقراطي الامازيغي، كأول تجربة لأنه سيزيح البساط من تحت أقدام مافيا المخزن وعائلاته المقربة باعتباره أخذ على عاتقه قضايا أساسية وحساسة لم يسبق لأي تنظيم كيفما كان لونه أن نادى بها، وبذلك يقف الحزب الأمازيغي وجها لوجه في مواجهة مصالح المخزن ونخبه المتصة لثروات هذا الوطن».

تأجيل اصدار الحكم في قضية الرابطة التونسية لحقوق الانسان الى 17 الجاري

■ تونس ـ اف ب: علم من مصدر قضائي السبت انه تم تأجيل اصدار الحكم في قضية رفعها ضد الهيئة الادارية للرابطة التونسية لحقوق الانسان، اعضاء معارضون مقربون من الحزب الحاكم، الى 17 فبراير/شباط الحالي.

واعلنت رئاسة المحكمة الابتدائية بتونس قرار التأجيل بعد جلسة قصيرة.

وكان معارضون لادارة الرابطة رفعوا دعوى عليها وتمكنوا من منع انعقاد مؤتمرها في ايلول/سبتمبر 2005 وذلك بدعوى «انتهاك القانون الداخلي وتجاوز السلطة».

ويأخذ 22 شاكيا على ادارة الرابطة قيامها بعملية اعادة هيكلة بهدف استبعاد الاعضاء وانصار حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم.

واضافة الى الشكوى الجماعية، تقدم هؤلاء الشاكون بشكاوى منفصلة لفروعهم الاقليمية في اجراء من عدة اوجه.

وتتهم الرابطة التونسية لحقوق الانسان التي تأسست في 1977 وهي اقدم منظمات حقوق الانسان في افريقيا والعالم العربي، السلطات بالعمل على اثارة احتجاجات في صفوفها بهدف اضعافها. وترفض السلطات هذه الاتهامات وتقول ان الرابطة تشهد ازمة داخلية وانها لا تتدخل في شؤونها الداخلية.

ارتفاع حصيلة غرق زورق مهاجرين في بحر ايجه الى سبعة قتلى

■ اثينا ـ اف ب: اعلنت وزارة البحرية التجارية اليونانية امس الاحد ارتفاع حصيلة ضحايا غرق زورق تهريب مهاجرين جنوب شرقي بحر ايجه الى سبعة قتلى في حين اعتبر 12 اخرون في عداد المفقودين وما زال البحث عنهم جاريا.

واوضحت الوزارة انه بعد العثور على اربع جثث السبت قرب جزيرة ساموس انتشل خفر السواحل الاحد جثث ثلاثة مهاجرين اخرين.

واكدت الوزارة ان الناجي الوحيد من الغرق الذي كان مصدر اعلان حالة الاستنفار، اكد ان افراد المجموعة كانوا جميعا فلسطينيين وانهم ابحروا مع مهرب تركي وسط عاصفة من سواحل تركيا القريبة.

وكانت الوزارة اعلنت السبت العثور على ناج ثان لكن تبين بعد ذلك ان هذا الشخص الذي عثر عليه على شاطىء بجزيرة ساموس كان وصل اليها الخميس مع مجموعة اخرى من المهاجرين.

وافادت الوزارة ان قواعد الاغاثة في البحر تقتضي ان تستمر عملية البحث حتى مساء الاثنين على الاقل. واكدت شرطة الموانئ اليونانية ان خفر السواحل الاتراك يقومون ايضا بعملية بحث.

وارسلت سفينة حربية ومروحية من طراز سوبر بوما الى المنطقة التي وقع فيها حادث الغرق لكن خفر السواحل اضطروا الى البقاء في الميناء في انتظار تحسن الاحوال الجوية.

وقضى مهاجران غرقا في حين اعتبر خمسة في عداد المفقودين في السابع عشر من كانون الثاني/يناير الماضي قرب ساموس في غرق زورقهم الذي ابحر من السواحل التركية.

الرباط تحتضن مؤتمرا فرنكوفونيا حول الحقوق الثقافية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: تحتضن العاصمة المغربية الرباط المؤتمر الثاني للجمعية الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الانسان حول الحقوق الثقافية ما بين 5 و7 شباط/فبراير الجاري، وذلك بدعوة من المجلس الاستشاري لحقوق الانسان المغربي.

وذكر بلاغ للمجلس أن المؤتمر الثاني للجمعية الذي سينعقد تحت عنوان «الوحدة والتنوع: من احترام التنوع الثقافي الى التمتع الفعلي بالحقوق»، سيتناول اشكالية الحقوق الثقافية.

ويشارك في هذا المؤتمر الذي ينعقد بدعم المنظمة الدولية للفرنكوفونية، ممثلو اللجان الوطنية لأكثر من20 بلدا ينتمون للفضاء الفرنكوفوني.

ويناقش المشاركون قضية الحقوق الثقافية لضمان النهوض بها وحمايتها على غرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أخذا بعين الاعتبار عالمية كافة حقوق الانسان وعدم قابليتها للتقسيم.

وكانت الجمعية الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الانسان التي تأسست في باريس سنة 2002، قد خصصت مؤتمرها الاول الذي انعقد بمونريال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

متكي اليوم في الرباط

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قالت مصادر دبلوماسية ايرانية ان الهدف من زيارة وزير الخارجية منوشهر متكي الى الرباط التي تبدأ اليوم الاثنين يتمثل في «بحث العلاقات الثنائية وسبل تطوير التعاون المشترك» بين ايران والمغرب.

ونقلت وكالة الانباء المغربية عن محمد علي حسيني المتحدث باسم الخارجية الايرانية امس الأحد أن الجانبين الايراني والمغربي «سيتبادلان وجهات النظر بشأن القضايا الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها الأوضاع في فلسطين ولبنان والعراق».

وهذه اول زيارة عمل للمغرب يقوم بها متكي منذ توليه وزارة الخارجية ومن المقرر ان يلتقي خلالها عددا من المسؤولين المغاربة.

صحف تحذّر من «تحالف» روسي ـ جزائري وتدعو الى «تصحيح الخلل»

مدريد تخشى الاعتماد المطلق على الغاز الجزائري وتعد قانونا يحد من «تغلغل» سوناطراك في اسبانيا

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

تتابع الدول الأوروبية بنوع من القلق اقتراح ايران بانشاء منظمة أوبك خاصة بالغاز على غرار أوبك للبترول، وذلك خوفا من فرض «الدول الغازية» سياستها في مجال الغاز، لكن هذا القلق يزداد في مدريد مخافة من تبني الجزائر هذه السياسة الجديدة وهي الممول الرئيسي لاسبانيا بالغاز.

وكان اقتراح انشاء منظمة للدول المصدرة للغاز قد طرح منذ سنتين، لكن القضية أخذت بعدا استراتيجيا بعدما ألحت طهران على المقترح خلال هذه الأيام ولقيت ترحيبا وتأييدا كبيرا من طرف الرئيس الروسي فلادمير بوتين ولاحقا عدد من الدول ومن ضمنها الجزائر التي تعتبر الممول الرئيسي لجنوب أوروبا من هذه الطاقة والتي نادت باجراءات عملية لانشاء هذه المنظمة.

ويرى خبراء الطاقة أن البترول سيستمر خلال القرن الواحد والعشرين كمصدر رئيسي للطاقة عالميا، لكن الغاز يحظى باهتمام كبير وبدأ يعوض البترول في عدد من المجالات، وبالتالي فأي سياسة من طرف الدول المنتجة للغاز للتحكم في الأسعار والاحتكار سينعكس سلبا على دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر من أكبر المستوردين عالميا لهذه الطاقة. ويؤكد الخبراء أن دول الاتحاد الأوروبي تعاني في الوقت الراهن من توظيف الكرملين للغاز في سياسته مع المفوضية الأوروبية ونسبيا من طرف الجزائر.

وتبقى اسبانيا من الدول الأكثر قلقا من التوجه الجديد مخافة من أن تصبح رهينة الغاز الجزائري في حالة انشاء أوبيب للغاز وهي التي تستورد قرابة 34 % من هذه المادة من الجزائر.

وكانت تقارير صادرة معهد ريال ايلكانو للدراسات الاستراتيجية وهو المعهد الذي يعتبر مساعدا وموجها للحكومة في اتخاذ القرارات الدولية قد حذّر خلال السنوات الأخيرة من رهان مدريد على الغاز الجزائري بشكل كبير للغاية. وكان رئيس الحكومة الاسبانية السابق خوسي ماريا أثنار قد شجع الشركات الاسبانية على الرهان على الغاز الجزائري ضمن خطته للتقارب من هذا البلد العربي بعدما وقعت له مشاكل مع حكومة الرباط.

وفي نهاية الصيف الماضي، كانت جريدة «البابيس» قد عكست قلق الحكومة الاسبانية من التنسيق الذي كان قد جرى بين الجزائر وموسكو في هذا الصدد، ومن القرارات التي اتخذها رئيس الحكومة خوسي لويس رودريغيث سبتيرو هو التجميد النسبي لأنبوب الغاز المرتقب انشاءه انطلاقا من السواحل الجزائرية الغربية وبالضبط في منطقة وهران نحو الشواطئ الأندلسية في منطقة ألمرية. وكان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة انتقد مدريد لما اعتبره بالتماطل في تنفيذ أنبوب الغاز الجديد.

في الوقت نفسه، يناقش البرلمان الاسباني خلال هذه الأيام قانون الطاقة، وتقدم الفريق البرلمان للحزب الاشتراكي الحاكم بتعديل يتجلى في اتخاذ خطوات احترازية تهدف الى حماية سوق الغاز الاسبانية من أي اختراق محتمل لكبار المنتجين مثل غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية تحت حجة أنها شركات أجنبية وأن الجزائر لا تسمح لشركات من الاتحاد الأوروبي النفاذ الى سوقها.

وسيمنع القانون الذي سيصدر خلال الأسابيع المقبلة سوناطراك الجزائرية من النفاذ الى السوق الاسبانية ولو عبر شراء أسهم في شركات أوروبية. والمثير أن سوناطراك تخطط لشراء حصص كبيرة في شركة EDP البرتغالية. كما أن غازبروم الروسية تهدف الى شراء 5 % من الشركة البرتغالية.

وقالت جريدة «لفوس دي أستورياس» في مقال تحليلي أمس الأحد ان حكومة مدريد «تحاول وقف تغلغل سوناطراك (الجزائرية) في اسبانيا»، مشيرة الى ان «الهدف من القرار هو خلق عراقيل في وجه الشركتين الجزائرية والروسية». بينما كتبت جريدة «اكسانسيون» الاقتصادية الواسعة التأثير في مجال المال والأعمال ان الحكومة (الاسبانية) «تتخذ اجراءات للحد من انتشار سوناطراك وغازبورم».

وتعكس التصريحات التي أدلى بها رئيس الشبكة الكهربائية الاسبانية لويس أتيينسا في لقاء مع رجال الأعمال في بيلباو (شمال) الأسبوع الماضي حجم القلق في اسبانيا من التوجه الجديد للجزائر، اذ قال أتيينسا ان الطاقة الكهربائية المتنتجة من الغاز تشكل في اسبانيا 30 %، ومجمل هذا الغاز مستورد من الجزائر «مما يجعل اسبانيا رهينة للغاز الجزائري»، حسب قوله محذرا من ان الامر يشكل «خطرا على الأمن الطاقوي الاسباني، ويستحسن تصحيح هذا الخلل» في اشارة الى التقليل من الاعتماد على الغاز الجزائري.

سيغولين روايال تريد جعل العلاقات مع الجزائر «مرجعا» بين الشمال والجنوب

■ الجزائر ـ اف ب: اعربت المرشحة الاشتراكية للانتخابات الرئاسية الفرنسية سيغولين روايال في رسالة سلمها امس الاحد مستشارها الخاص جاك لانغ للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة انها ترغب في ان تجعل العلاقات بين فرنسا والجزائر «مرجعا في العلاقات بين الشمال والجنوب».

واستغرق اللقاء بين الرئيس الجزائري وجاك لانغ تسعين دقيقة رافقه اثرها حتى مدخل القصر الرئاسي حيث عانقه.

وكتبت سيغولين روايال في رسالة تسلمت وكالة فرانس برس نسخة منها «اتطلع الى ان تعتبر شراكتنا مرجعا في العلاقات بين الشمال والجنوب» واضافت ان «اولويتي، اذا انتخبت، ان ارسي معكم اسس علاقة متينة بين بلدينا لانني اشعر حقا ان بامكاننا التحول بحزم الى مستوى اعلى في علاقات التعاون التي تربطنا».

وشددت روايال على ان العلاقات بين الجزائر وفرنسا «الودية يجب ان تتطور في الثقة وان تمتنها الصداقة».

وبعد ان وصفت الاستعمار بانه «نظام هيمنة ونهب واذلال» اعتبرت انه من «الضروري» ان تتوصل باريس والجزائر الى «صياغة مشتركة للتاريخ تأخذ في الاعتبار تاريخنا المشترك».

وحال الخلافات بين باريس والجزائر حول النظر الى انعكاسات الاستعمار في الجزائر، منذ 2005 دون التوقيع على معاهدة صداقة وسلام ترسي نهائيا المصالحة.

وتطلب الجزائر من فرنسا «اعتذارات» لما ارتكب من «جرائم» في الجزائر خلال العهد الاستعماري (1830ـ1962) قبل التوقيع على المعاهدة التي خطط لها الرئيسان جاك شيراك وبوتفليقة.

وقالت روايال في رسالتها انها «تعترف برغبة (الجزائريين) المشروعة في الاستفادة من شروط التنقل والاقامة في فرنسا وان تكون تلك الشروط ملائمة مع كثافة العلاقات العائلية التي تربط البلدين».

واعربت عن الامل في ان «تلعب الجزائر في نفس الوقت دورا كبيرا في ضبط تدفق المهاجرين».

كما اعربت المرشحة الاشتراكية عن «تمسكها بان يلعب المجتمعان المدنيان (في البلدين) دورهما في الشراكة الاستثنائية التي نبنيها سويا» واعتبرت ان «علاقة مجددة مع الجزائر لا يمكن فصلها عن سياسة احترام ازاء الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا».

ودعي جاك لانغ الى القاء محاضرة في معهد الدراسات الاستراتيجية الشاملة في العاصمة الجزائرية عصر الاحد حول «مستقبل اوروبا والمغرب العربي».وتعود اخر زيارة له الى الجزائر عام 1996 في عهد الرئيس اليمين زروال «في خضم المد الارهابي» كما قال. واستقبل وزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي، لانغ السبت.

الجزائر تشكل فرقا امنية خاصة لمكافحة الفساد وتبييض الاموال

■ الجزائر ـ اف ب: اعلن المدير العام للامن الوطني علي تونسي امس الاحد ان الشرطة الجزائرية ستدرب خمسين ضابطا متخصصا في تأطير فرق مكافحة الجرائم الاقتصادية لا سيما تبييض الاموال والفساد.

واوضح تونسي في تصريحات صحافية ان «الأمن الوطني يسعى لاستحداث دورات تدريبية لفائدة أفضل المحققين في صفوفه، للتمرس على التحقيقات المالية المعقدة» مؤكدا ان «الفرق المتخصصة في الأمن الوطني، تضع نفسها تحت تصرف القضاء لإجراء التحريات».

واشرف على تخرج وحدة من 55 مفتشا قال انهم «تمرسوا على التدابير الجديدة، بالمعهد الوطني للشرطة الجنائية» مؤكدا ان «الإرهاب أخذ تدريجيا صبغة الجريمة المنظمة».

وعما يعرف «باستثمارات الإرهابيين» التي مصدرها أموال السطو والابتزاز، قال ان «الأمن فتح تحقيقات في قضايا محددة لم تعط نتائج بعد وان هذا الصنف من الأعمال الإجرامية يقع تحت طائلة قانون تبييض الأموال».

واكد المدير العام للامن الوطني ان «قضية (افلاس بنك) الخليفة تتعلق أساسا بانعدام المراقبة والتفتيش» مؤكدا «حان الوقت لمكافحة هذا النوع من الجرائم لحماية اقتصاد البلاد».

وقال «علمتنا تجربتا الخليفة والبنك التجاري والصناعي (وهران) أنه لابد من إقامة فرق مالية متخصصة لمساعدة العدالة» مشيرا إلى أن الفضيحتين «أكدتا بوضوح وجود نقائص كثيرة في نظام المراقبة».

وافتتحت محاكمة بنك الخليفة في البليدة (50 كلم جنوب العاصمة) في الثامن من كانون الثاني/يناير.

واوضح مدير الشرطة القضائية رابح لعاج ان الفرق الاقتصادية ستعمل وفق قانون تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون مكافحة الرشوة الصادرين عامي 2005 و2006.

وقال تونسي «توجد أيضا قوانين تتناول اختراق المجموعات الإجرامية بواسطة عناصر منها، فمثلا يمكن زرع شخص لمدة أربعة أشهر داخل هذه الجماعات، لغرض رصد المعلومات عنها وبانتهاء المهمة، يستفيد المتعاون معنا من تسهيلات قانونية».

وتنص تعديلات قانون العقوبات التي صادق عليها البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر على الاذن بالتنصت على الخطوط الهاتفية ورصد ومراقبة الرسائل وتصوير المجرمين المفترضين.

كما تمنح هذه التعديلات صلاحيات واسعة لقضاة التحقيق للقيام بعمليات تفتيش في اي وقت.

المغرب: احكام قضائية بـ«الجملة» في قضايا امنية

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

شهدت نهاية الاسبوع الماضي اعلانا عن احكام متعددة بحق اصوليين مغاربة تقول السلطات انهم ناشطون يكونون خلايا لجماعات تسعى لتحقيق اهدافها بالعنف وبالارتباط مع جماعات اصولية متشددة خارج المغرب ابرزها شبكة تنظيم القاعدة.

واصدرت محكمة الاستئناف بسلا المتخصصة بالنظر في الملفات المكيفة في اطار قانون مكافحة الارهاب احكاما مختلفة على عشرات من هؤلاء الناشطين بعد سلسلة من التأجيلات اتسمت بها جلسات المحكمة خلال الاسابيع الماضية خلال النظر في ملفات ناشطين اصوليين اخرين او قضت بالبراءة مثل الحكم ببراءة خمسة مغاربة كانوا معتقلين في معتقل غوانتانامو وسلمتهم السلطات الامريكية لنظيرتها المغربية في اب/اغسطس 2004 او ما قضت به محكمة من الدرجة الثانية بتخفيض الحكم ضد عدد من زعماء تيار السلفية الجهادية الذي تحمله السلطات مسؤولية هجمات انتحارية استهدفت مدينة الدار البيضاء في 16 ايار/مايو 2003 واسفرت عن 45 قتيلا وعشرات الجرحى.

وقضت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بسلا مساء الجمعة بالسجن لمدة عشر سنوات نافذة في حق محمد بن موجان (25 عاما) المغربي الجنسية الذي كان معتقلا بقاعدة غوانتانامو الأمريكية والذي اعترف انه كان احد الحراس الشخصيين لزعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن وعمله كذلك تحت امرة الدكتور ايمن الظواهري الرجل الثاني بالتنظيم.

وأدانت المحكمة بن موجان بتهم «الانضمام الى عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية وتقديم المساعدة وعدم التبليغ عن جرائم تمس سلامة الدولة».

واعترف بن موجان أثناء مناقشة الملف بتلقيه تداريب عسكرية بأفغانستان وانه كان من بين 40 اخرين حارسا لاسامة بن لادن وحضر عدة محاضرات له وانه كان حاضرا حين قال بن لادن قبل هجمات الحادي عشر من ايلول/سبتمبر 2001، ان القاعدة تعد لمفاجآت كثيرة ضد الولايات المتحدة الامريكية كما سمع منه بعد ذلك ان تنظيم القاعدة هو المنفذ لهجمات نيويورك وقال بن وموجان انه التقى اكثر من مرة عبد الله تبارك الذي كان احد الافغان المغاربة الخمسة والمفترض انه احد الحراس الشخصيين لاسامة بن لادن والذين برأتهم نفس المحكمة قبل اسبوعين من تهمة الانتماء للقاعدة.

ووجدت النيابة العامة في اعترافات بن موجان دليلا على ادانته لثبوت الأفعال المنسوبة اليه مشيرا الى أن المتهم قد اعترف في سائر مراحل التحقيق بما نسب اليه باستثناء انتمائه الى تيار السلفية الجهادية.

وطالب دفاع المتهم البراءة باعتبار أن موكله قضى مدة خمس سنوات من الاعتقال بمعتقل غوانتانامو.

وقال محامي بن موجان ان هذا الاخير لم يلتحق بتنظيم القاعدة ايمانا بافكار ومخططات هذا التنظيم انما ما اجبره على ذلك ظروف وضغوطات.

وحسب المحامي فان محمد بن موجان ذهب الى سورية مع اخته وزوجها السعودي من أجل البحث عن عمل الا انه ترك وحيدا مما اضطره للتسلل الى ايران ومنها الى افغانستان وقال المحامي أن بن موجان خضع لتداريب عسكرية بأفغانستان تحت الضغط بعد حجز جواز سفره.

واعتقل الجيش الامريكي بن موجان في افغانستان عام 2002 وسجن في غوانتانامو قبل تسليمه للمغرب اوائل العام الماضي.

وقضت نفس المحكمة بسبع سنوات سجنا نافذا في حق أنوار مجرار (31 سنة) والذي اعتقل في فرنسا وتسلمته السلطات المغربية من نظيرتها اليونانية عبر القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

وادانت المحكمة مجرار الذي كان يعمل نادلا في احد مطاعم العاصمة الفرنسية باريس بتهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية في اطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام واقناع وتحريض الغير على ارتكاب أعمال ارهابية والارتباط بتنظيمات ارهابية بالخارج».

وأصدرت المحكمة في ملف آخر أحكاما تراوحت بين سنتين وثلاث سنوات حبسا نافذا في حق كل من محمد السالمي (سنتان حبسا نافذا) و عبد الاله أحرير (ثلاث سنوات حبسا نافذا) بعد ادانتهما بتهم تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق.

واجل القاضي عبدالعزيز بنشقرون رئيس الغرفة الابتدائية بمحمة الاستئناف بسلا تأجيل النظر الى 6 نيسان/ابريل في ملف 42 اسلاميا بتهمة الانتماء الى مجموعة تحمل اسم «المسلمين الجدد» افكارهم قريبة من افكار الجماعة السلفية للدعوة والقتال بحسب الاتهام واحتج المتهمون بهتافات تؤكد براءتهم.

وتقول النيابة العامة ان هذه الجماعة التي يوجد اميرها في بريطانيا تحمل اسم «التكفير والجهاد». وامير هذه المجموعة هو محمد عيسى الرفاعي البريطاني من اصل اردني.

وأصدرت غرفة الجنايات الابتدائية بنفس المحكمة أحكاما تراوحت بين البراءة وعشر سنوات سجنا نافذا في حق ما يعرف بمجموعة سلا بعد متابعتها في اطار قانون مكافحة الارهاب.

وقضت المحكمة بعشر سنوات سجنا نافذا في حق مصطفى الخيري الملقب بـ«أبو الوليد» بعد ادانته بجرائم منها «الاعتداء عمدا على سلامة الأشخاص والسرقة وانتزاع الأموال وحيازة أسلحة وتكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية في اطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام».

كما قضت بثماني سنوات سجنا نافذا في حق كل من عبد الوهاب البهلولي وعبد الحق البصراوي بعد ادانتهما بما نسب اليهما فيما قضت بست سنوات سجنا نافذا في حق عزالدين النوالي.

وأصدرت المحكمة حكما بالسجن خمس سنوات سجنا نافذا في حق كل من خالد المرابط وعبد الاله الرضواني وعلي العبدي بعد ادانتهم بما نسب اليهم وبأربع سنوات حبسا نافذا في حق كل من محمد بنهروس و لحسن بنموسى وبثلاث سنوات حبسا نافذا في حق كل من جواد عوام وطارق الشرقاوي ومصطفى الزيتوني وحسن بويي وعبدالمنعم السباعي.

وقضت بسنتين حبسا نافذا في حق كمال بليماني وبسنة واحدة حبسا نافذا في حق ميمون رحو. وقضت أيضا بأداء كل من عبد الاله الرضواني وعبد العزيز الوافي غرامة مالية قدرها خمسة آلاف درهم لكل واحد منهما فيما برأت ساحة يونس الزيتوني من التهم الموجهة له.

وكانت السلطات المغربية قد تسلمت في شهر اب/اغسطس من سنة 2005 من نظيرتها الجزائرية ستة مغاربة من بين 19 متهما المتابعين في هذا الملف تقول السلطات انهم دخلوا التراب الجزائري سرا في بداية 2006 محاولين للانضمام الى صفوف «الجماعة الجزائرية للدعوة والقتال» بهدف تلقي تدريبات عسكرية لديها الا انهم اعتقلوا قبل ذلك.

وتولي الاوساط الامنية المغربية اهتماما بالعلاقات المنسوجة بين التيارات والجماعات الاصولية المتشددة في دول منطقة المغرب العربي بعد اعلان الجماعة السلفية الجزائرية للدعوة والقتال انضوائها تحت لواء تنظيم القاعدة تحت اسم تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي وان ذلك التغيير حصب باذن من اسامة بن لادن.

وقال المدعي العام في محكمة الاستئناف بسلا «نحن امام مجموعة خطرة متواطئة مع الجماعة السلفية» الجزائرية.

شيراك يستقبل وفدا وزاريا مغربيا يحمل له مسودة مشروع الحكم الذاتي بالصحراء الغربية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: اكدت مصادر رسمية مغربية انباء لقاء مغربي فرنسي حول تطورات نزاع الصحراء الغربية يعقد بقصر الاليزية اليوم الاثنين كانت الرئاسة الفرنسية قد اعلنت عنه في وقت سابق.

ومن المقرر ان يستقبل الرئيس الفرنسي جاك شيراك اليوم الاثنين وفدا وزاريا مغربيا برئاسة وزير الداخلية شكيب بنموسى الذي يقدم للرئيس الفرنسي المشروع الاولي الذي من المتوقع ان يقدمه المغرب لاعضاء مجلس الامن االدولي قبل نهاية نيسان/ ابريل القادم المغربي للحكم الذاتي للصحراء الغربية تمهيدا لتسوية هذا النزاع المستمر منذ اكثر من ثلاثين عاما.

وقالت المصادر للقدس العربي ان لقاء باريس يأتي ضمن تحرك دولي مغربي لشرح اقتراحاته لحل سلمي لنزاع الصحراء الغربية والضغط على الجزائر وجبهة البوليزاريو اللتان تسعيان لدولة مستقلة بالصحراء الغربية التي يقول المغرب انها جزءا من ترابه الوطني.

وتتهم جبهة البوليزاريو الرئيس الفرنسي جاك شيراك بمحاباة المغرب على حساب الصحراويين وتذهب الى وصف الرئيس الفرنسي بـ«شيراك العلوي» نسبة الى العائلة الملكية المغربية.

واجرى المسؤولون المغاربة خلال الايام الماضية سلسلة اجتماعات للاطلاع ومناقشة الاقتراح المغربي بصيغته الاولية التي انبثقت من افكار وردت في مذكرات الاحزاب المغربية وزعماء القبائل والاعيان في الصحراء الغربية.

ويؤكد المسؤولون المغاربة ان ما قدم في الورقة المقترحة صيغة اولية قابلة للبلورة والتعديل على ضوء المشاورات داخل المغرب والاتصالات مع الدول الاعضاء في مجلس الامن والامين العام للامم المتحدة

وتتضمن المقترحات المغربية حسب ما ورد في بلاغات رسمية مغربية ثلاثة محاور هي سيادة المغرب واخذ الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمنطقة في الاعتبار، والمعايير الدولية على صعيد الحكم الذاتي.

وقال نبيل بن عبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية بعد اجتماع للحكومة الاسبوع الماضي ان جولة من المناقشات سيعرفها المقترح المغربي لبلورته ووضع صيغته النهائية لتقديم الامم المتحدة كحل للنزاع الذي يحول دون تعاون بين دول المغرب العربي التي يجمعها منذ 1989 اتحاد لم يكتب له استمرار الفعالية لخلافات جزائرية مغربية حول قضية الصحراء الغربية.

واعتبر رئيس الحكومة المغربية الاسبق أحمد عصمان رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار المشارك بالحكومة أنه لا يمكن تصور قيام أي تعاون حقيقي لتفعيل اتحاد المغرب العربي « في ظل استمرار معاداة الجزائر لاستكمال وحدتنا الترابية» في اشارة لدعم الجزائر لمطالب جبهة البوليزاريو.

وقال عصمان الذي كان رئيسا للحكومة حين اندلع النزاع الصحراوي 1976 «إننا لا نتصور مع الأسف أن يقوم أي تعاون حقيقي في اتجاه تفعيل اتحاد المغرب العربي في ظل استمرار معاداة الجزائر لاستكمال وحدتنا الترابية وعرقلتها لأي حل سلمي يعيد المحتجزين في تندوف إلى ديارهم ويتيح لمواطني الاقاليم الصحراوية من العمل في طمأنينة على تنمية جهتهم في ظل السيادة المغربية».

وأضاف أن السلم والاستقرار وتنمية هذه المنطقة بكيفية شاملة تعد أمورا مترابطة بشكل وثيق ورهينة بمدى تعاون أقطارها بصفة صريحة ودائمة.

واعتبر أن حزبه الذي يعرب عن «أسفه على هذا الوضع الذي تتحمل وزره الجزائر الشقيقة وحدها» يؤمن بضرورة تفعيل اتحاد المغرب العربي الذي يعد «امتدادا طبيعيا لتاريخ المنطقة المشترك فضلا عن كونه حاجة ملحة لمواجهة التنافسية العالمي»

وشدد عصمان على أن نهج سياسة تيسر الالتقاء لا التباعد وتعزز الاتحاد بدل مساندة التشتت، تعد وحدها الكفيلة باعادة الثقة الى مختلف الاطراف وبضمان تفعيل الاتحاد.

واستؤنفت يوم الجمعة عملية تبادل الزيارات العائلية بين اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف بالجنوب الجزائري وأفراد عائلاتهم في الصحراء الغربية بتنظيم رحلة جديدة من وإلى إقليم العيون ضمن المرحلة الثالثة من هذه العملية.

وأفادت مصادر رسمية مغربية أن هذه الرحلة استفاد منها في المجموع 65 شخصا ينتمون إلى ثمانية عشر عائلة.

وأكد مكتب التنسيق المغربي مع بعثة المينورسو أن هذه الرحلة جرت من الجانب المغربي في ظروف جيدة وأنه تم اتخاذ كافة التدابير من أجل ضمان استقبال جيد للمشاركين في هذه العملية التي تجري اتحت اشراف مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة بهدف خلق ثقة بين الاطراف المعنية بقضية الصحراء.

وبلغ عدد الصحراويين المستفيدين من برنامج تبادل الزيارات العائلية منذ انطلاق هذه العملية يوم 5 اذار/مارس 2004 ما مجموعه 3085 شخصا منهم 1592 من مخيمات تندوف و1493 شخصا من مدن العيون والداخلة والسمارة.